

آفاق تطوير مهنة المكتبات والمعلومات في الجزائر

د. عبد المالك بن السبتي
رئيس قسم علم المكتبات
جامعة منتوري قسنطينة

1. مفهوم المهنة المكتبية:

عرف الإنسان مهنة المكتبة منذ العصور القديمة، ومارسها على غرار بقية المهن المعروفة آنذاك. وقد كان القائم على شؤون المكتبة يحظى بمكانة عالية في المجتمع، حيث كانت المكتبة مكانا لإنعاش الروح لدى الفراعنة، ونفس الاحترام كان يوليه اليونانيون إلى المكتبة، والمشرف عليها.

اقترن تعريف المهنة المكتبية منذ القدم بالمهام المسندة إلى المكتبي، فالمكتبي هو ذلك الشخص المحترم الذي بلغ درجة عالية من العلم والمعرفة، وأصبح يحظى بالتبجيل من نظرائه ومجتمعه، مما يرشحه إلى تولي مهمة هذه الوظيفة. وهذا يدل دلالة قاطعة على مكانة المكتبة المرموقة أيضا في ذلك العصر.

لقد تطورت المكتبات، وتنوعت بتنوع نوعية الوثائق التي كانت تشملها، فظهرت مراكز الأرشيف، ومراكز المعلومات، وأصبحت المهنة المكتبية تتعلق بالمؤسسة التوثيقية التي يشتغل بها الموظف، وبذلك ظهرت مرادفات أخرى للمكتبي، كالوثائقي والأرشيبي، وأخصائي المعلومات وغيرهما. وبذلك فإن المهنة المكتبية ترتبط بمهنة الأفراد العاملين بمرافق المعلومات على اختلاف مستوياتهم، وتتعلق هذه المهنة أساسا بتجميع المعلومات، واقتنائها، وتنظيمها، ومعالجتها، وتخزينها، واسترجاعها، والإفادة بها بمختلف الطرق، والوسائل.

احتلت مهنة المكتبات والمعلومات عموما مكانة جد مهمة في خدمة التطور العلمي والتقني، من خلال دورها في مد المثقفين، والباحثين، والدارسين، والمهندسين، والفنيين بالمعلومات التي يحتاجون إليها. ولا يكتب لأي نشاط اقتصادي، اجتماعي، ثقافي، علمي أن يتطور من دون استهلاك مستمر للمعلومات. وقد بات من اللازم إنشاء مراكز معلومات على مستوى المؤسسات المختلفة، لتغطية احتياجاتها من المعلومات.

إن الوصول إلى المعلومات بطريقة سهلة وفعالة، له أهمية كبيرة لجميع قطاعات المجتمع. ولتحقيق هذه الاحتياجات والطلبات، لابد من توظيف عددا كافيا من

أخصائي المكتبات والمعلومات، وهذا ما يؤدي في رأينا إلى استرجاع المهنة المكتبية لمكانتها التي ضاعت منذ أمد بعيد.

لقد أصبحت مهنة المكتبات والمعلومات في العالم المتقدم، لا تقل عن بقية المهن المهمة والراقية بالمجتمع، ونلاحظ الآن أن هذه المهنة بدأت تأخذ مكانها في مجتمعات البلدان النامية، لقناعتها بأنه لا يمكن تحقيق نهضة شاملة من دون الاعتماد على العلم والمعرفة، لتحقيق ذلك، وأن التحكم فيهما لا يتم من دون أفراد لهم من التكوين والتدريب والخبرة الكافية في مجال تسيير المعلومات. وبهذا يمكن القول أن مهنة المعلومات أضحت من المهن العالية، وأن هناك حاجة جد ماسة إلى الاستفادة من خدمات أخصائي المكتبات والمعلومات والتوثيق، مما يستدعي دفع برامج علمية، وتكوينية متطورة، بهدف ضمان التكوين الجيد الذي يساير الاحتياجات المتنامية من المعلومات على مستوى جميع القطاعات.

2. تطور المهنة المكتبية:

تعتبر المهنة المكتبية من أقدم المهن التي عرفتها البشرية، حيث ارتبط ظهورها بظهور المكتبات القديمة، التي كانت تحتوي مختلف الأوعية القديمة والتاريخية التي ميزت الحضارات المتعاقبة، لهذا فإن مصطلح المكتبي تغير وتطور عبر العصور، وذلك ارتباطا وتماشيا مع تطور مفهوم المكتبة. ذلك أن مفهوم المكتبة ومدلولها قد تغير عبر العصور، فالسوماريون سموها بيت اللوحات الكبير، لاحتوائها على الألواح الطينية. أما الفراعنة فقد أطلقوا عليها قاعة كتابات مصر، واستعمل اليونانيون كلمة (Bibliotheca)، بينما استعمل الرومان كلمة (Library) التي تعني كلمة للبحث والمطالعة. وتعتبر كلمة مكتبة من المصطلحات التي استخدمت عند العرب مع ازدهار حركة التأليف، وكان ذلك على وجه خاص في العصر العباسي. وعموما فإن تاريخ المهنة المكتبية والمكتبيين في الحضارة العربية الإسلامية ارتبط بتاريخ المكتبات، التي لم تتطور إلا بعد الخلافة الأموية، لأن العرب قبل الإسلام لم يهتموا بالتدوين، إذ أن اعتمادهم على الذاكرة والحفظ كان يغنيهم عن الكتابة.

ومن المعروف أن مهنة المكتبات شاملة لفروع المعرفة، لأنها تقدم خدماتها لجميع التخصصات ولقد مرت هذه المهنة بتطورات كثيرة فمع نهاية القرن الماضي اتضحت بوادر التغيير المهني بصورة جلية، فأقيمت مراكز التأهيل المكتبي، وصدرت القوانين لتوحيد الإجراءات الفنية، وكانت أدوات البحث كالفهارس والكشافات وغيرها من أكثر العناصر المكتبية تطورا، لاسيما بعد أن تغيرت طلبات الباحثين من البحث عن الوثيقة إلى طلب المعلومات. ونتيجة لهذا التغير بدأت المكتبات تواجه مشاكل عديدة

بسبب عجز الوسائل اليدوية عن التعامل بكفاءة وفعالية مع الإنتاج الفكري بصورة مختلفة لذا امتد التفكير لاستخدام التقنيات الحديثة ومن أهمها الحاسوب، فهذا الأخير سهل مهمة تسجيل البيانات، وساعد في توفير خدمات معلومات أفضل، لإشباع حاجات المجتمعات الحديثة من المعلومات، وأصبح بإمكان المكتبات أن توسع من خدماتها وتنوعها، والواقع أن هذه التقنية ساهمت في إنشاء خدمات جديدة لمواكبة الحاجات العلمية المتزايدة، وسهلت عملية تنسيق خدمات المعلومات.

جلبت كل تلك التطورات التي طرأت على المكتبة معها اتجاهات جديدة في كل من المعرفة النظرية والمهارات المهنية، وأصبح من الواجب على المكتبيين استيعاب التطورات الحاصلة والاحاطة بها، ثم معرفة مدى تأثيرها على المهنة المكتبية، ثم توظيفها في وضع تصور للمهنة، وإجراءاتها التطبيقية، وبما أن هذه المهنة على هذا القدر من الأهمية عليها أن تستفيد من تجاربها لتحديد مواطن الضعف وإعادة النظر في تحديد أهدافها على ضوء المستجدات العصرية والمتطلبات العلمية الجديدة لمواجهة تحديات المستقبل.

3. أخلاقيات المهنة المكتبية:

إن علاقات أخصائي المكتبات والمعلومات متعددة فهو يتعامل مع الناشرين الذين يحصل منهم على مصادر المعلومات، ويتعامل مع مصادر المعلومات نفسها، اختيارا وجمعا وانتقاء وتنظيما ومعالجة، وهو يتعامل مع المكان الذي يوجد فيه، فيتعامل مع المستفيدين فيقدم لهم ما يحتاجونه من معلومات، كما أنه فضلا عن هذا يتعامل كذلك مع نفسه وزملائه ورؤسائه. الشيء الذي أدى إلى ضرورة "وجود قواعد أخلاقية وسلوكية، تحكم وتنظم العلاقات بين الأفراد المهنيين وزملائهم والجمهور الذي تقدم له هذه الخدمة". ويتناول مصطلح الأخلاق والمبادئ التي توجه السلوك البشري، وهو يتعلق بقضايا الصواب والخطأ، العدل والظلم، الصحيح وغير الصحيح، وذلك بالنسبة لمجتمع ما أو جماعة معينة.

وتعتبر الأخلاق بمثابة الأساس أو الركيزة الأولى التي يقام عليها ببيان مهنة العاملين في مؤسسات المعلومات، وأن القواعد والقوانين الخاصة بالأخلاق المهنية أو السلوك المهني تسهم إسهاما كبيرا في توليد الكرامة المهنية وممارسة الواجبات، وفقا لمبادئ وقواعد مقننة متفق عليها من قبل العاملين بالمهنة.

فعلاقة المكتبي مع غيره لا بد أن تستمد من خصال الشخص الأمين الذي يحافظ على الودائع التي وضعت تحت تصرفه، والمهام التي أسندت إليه. وعموما فإن علاقة المكتبي مع المستفيدين في إطار مهنته تكون في إطار العناصر التالية:

- الرغبة والاعتزاز بالانتماء إلى مهنة المكتبي.
- القدرة على تحمل المسؤولية.
- الرفع من شأن المهنة، والالتزام بالقواعد الأخلاقية.
- الحث والتشجيع على الالتحاق بالمهنة للدارسين لعلم المكتبات.
- المشاركة في نشاطات الجمعيات والانخراط بها.
- العمل على تطوير المهنة.

أما علاقة المكتبي بالإدارة "فيجب أن تبني على الثقة المتبادلة، والدفاع عن المهنة، والسعي إلى تحقيق الامتيازات المهنية للمكتبيين، ويتم ذلك من خلال تحسيس الإدارة المشرفة على العاملين بالمكتبة، وتعريفهم بدور المكتبي، وجهده في إعطاء الصورة اللائقة للمكتبة وخدمة روادها، الذي يجب أن يقابل بالاعتراف والتحفيز وتوفير الاستقرار للمكتبيين.

وقد أدى استخدام الحاسوب والاتصالات عن بعد، وشبكات المعلومات إلى ظهور مشكلات جديدة، كحق الفرد في الاحتفاظ بمعلومات معينة عن نفسه دون الكشف عنها إلا بموافقة، ومن الأمثلة ما يتعلق بالسجلات الطبية، فعلى الرغم من أن تحسيسها سيؤدي إلى تحسن نظام الرعاية الصحية، فإن هذا التحسيس يمكن أن يهدد خصوصية المرضى خاصة وأن السجلات الطبية تتضمن معلومات شخصية حساسة.

وقد اهتمت جمعيات المكتبات والمعلومات بوضع قواعد أخلاقية للعاملين بالمكتبات ومراكز المعلومات، وتهدف فكرة وضع الدساتير الأخلاقية للمهنة المكتبية في العديد من البلدان الأوروبية وفي الولايات المتحدة الأمريكية، إلى المحافظة على الصفة العلمية والتربوية للمهنة المكتبية وتتضمن "دساتير أخلاقيات المهنة المكتبية مجموعة من الضوابط وقواعد السلوك المهني التي تنظم علاقة المكتبي ومسؤولياته تجاه المستفيد وتجاه المجتمع وكذلك علاقته مع المهنة في حد ذاتها".

ورغم وجود العديد من الجمعيات المهنية للمكتبات والمعلومات في البلاد العربية، إلا أنها تفتقر بوضع معايير للسلوك المهني للعاملين بالمكتبات وغيرها من مرافق المعلومات وعليه فيجب على هذه الجمعيات إعداد دستور أخلاقي لمهنة المعلومات في عالمنا العربي، ويجب أن يستند هذا الدستور إلى السلوكيات والأخلاقيات الواردة بالأديان السماوية، خصوصاً نصوص القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة.

4. الحاجة لأخصائي المعلومات:

إن أهم ما يميز حاضرتنا هو تسميته بعصر المعلومات، أي العصر الذي أخذت فيه المعلومات جزء كبير من حياة الإنسان واهتماماته، وأصبحت المعيار الذي تقاس به

مستويات ودرجات الأشخاص والمجتمعات، الأمر الذي استلزم أن يكون الشخص الذي تناط به مهمة الجمع، والتنظيم، والتحليل، والخدمات المرتبطة بالمعلومات. شخص من نوع آخر غير ذلك الذي كانت تناط به مهمة المكتبات في السابق.

وعليه فقد أصبح "أخصائي المكتبات والمعلومات هو الشخص الذي يتلقى تعليماً أكاديمياً على مستوى عالٍ لأداء العمل بمؤسسات مرافق المعلومات على اختلاف أنواعها".

إن مفهوم العمل المكتبي اليوم يستدعي من المهني أن يتطور معه وذلك بالتفتح على التطورات الجديدة المرتبطة بالمهنة، والرفع من كفاءته وخبرته "وبالرغم من أن المكتبي يعد أخصائياً للمعلومات إلا أنه ومن المفارقة أو الصدفة أن يجد نفسه بعيداً عن هذه التحولات فيما أصبح يعرف اليوم بمجتمع المعلومات".

إن دور أخصائي المعلومات في هذا العصر سيتدعم أكثر فأكثر باستخدام الوثائق الإلكترونية، والأجهزة اللازمة لقراءتها خاصة مع ظهور شبكة الإنترنت، وما يتصل بها من أجهزة وخدمات، وهكذا سيتمكن أخصائي المعلومات من احتلال المكان اللائق به لخدمة الباحثين في مختلف فروع المعرفة، ولن يكون هناك داع للاستغناء عنه، لأن الحاسوب لن يكون قادراً على استرجاع كل المعلومات التي يحتاجها المستفيدون إلى درجة كبيرة من الكفاءة العلمية والتقنية. "لقد تغيرت صورة المكتبيين وبدأت مهامهم تتجه أكثر فأكثر نحو السيرانية، بل إن مهمتهم أخذت في التحول من مكتبيين إلى سيرانيين (cybrarians) بسبب طبيعة أعمالهم ومهامهم الجديدة"، من خلال مواكبة التطورات الحديثة كمستشارين للمعلومات، وموجهين نحو مصادرها الإلكترونية، وسبل البحث فيها، والقيام بمهام البث الانتقائي للمعلومات، وتحليلها، وتنظيم الملفات الآلية إلى غير ذلك من الأعمال، التي تتطلب معرفة معمقة بتقنيات التجهيزات الإلكترونية، وطرق استخدامها في المكتبات ومراكز المعلومات.

إن دخول تكنولوجيا المعلومات، والاتصال إلى مجتمعنا سيعطي للمهنة المكتبية، ومن خلالها لأخصائي المعلومات دافعا أكبر للعمل بجهد واجتهاد في إفادة الباحثين بالمعلومات التي يحتاجونها، "حيث أن أخصائي المعلومات سيكون زميلاً هاماً للعملاء والباحثين"، ويعمل على تلبية حاجات المستفيدين المتزايدة إلى المعلومات، والاتصال، والعمل على التكوين الجيد لأخصائي المعلومات، هو خدمة المستفيد وإمداده بأكبر قدر ممكن من المعلومات التي تخدم اهتمامه العلمي، وإرشاده إلى أهم المصادر الإلكترونية التي توجد بها المعلومات التي يحتاجها.

ولكي يتمكن أخصائي المعلومات من القيام بالدور المهم الذي سيؤديه في عصر النظم الذكية، وعصر الشبكات والمعلومات، وذلك من خلال نقل المعلومات إلى طالبيها يجب أن يتحلى بمجموعة من المواصفات أهمها:

- القدرة على تحليل المعلومات وتخزينها واسترجاعها واختيار المناسب منها لتلبية حاجات المستفيدين.
- حبه لمهنته وإيمانه بالدور المهم لتخصص المكتبات والمعلومات المتمثل في توفير المعلومات للباحثين في كل التخصصات.
- القدرة على توصيل المعلومات إلى طالبيها، الشيء الذي يعكس كفاءته ومهارته المهنية.
- التميز بشخصية قادرة على جذب الرواد والمستفيدين واقناعهم بأهمية المعلومات.

5. المكتبي والحاسوب:

إن إدخال الحاسوب في المكتبات يهدف إلى مساعدة المكتبيين في أداء أعمالهم، فهو لا يحل محلهم، فالحاسوب وسيلة وليس هدفاً، بمعنى أنه ليس هو المقصود في ذاته، بل استخدامه كوسيلة مساعدة للمكتبيين على تقديم خدمات أفضل، وبسرعة أكبر، وتكلفة أقل. وبما أن استعمال الحاسوب قد أثر على المكتبة بمختلف عناصرها لم يكن بمعزل عن هذا الأثر.

ومما لا شك فيه أن استخدام الحاسوب في المكتبات دليل على حلول عصر جديد لخدمات المعلومات، نظراً لما قدمته هذه التقنية من فوائد، ومزايا أثرت على المكتبات والمكتبيين، تمثلت خاصة في تحسين خدمات المعلومات في صالح القراء والباحثين، وتسهيل عملية الوصول للمعلومات، وفي هذا المجال لا يوجد وجه للمقارنة بين إمكانية الحاسوب المتمثلة في السرعة والدقة من جهة، والأعمال اليدوية التي تتصف بالبطء في الأداء، مع احتمال الوقوع في الأخطاء من جهة أخرى، حيث استطاع الحاسوب أن يقلل من جهد العديد من المكتبيين والموظفين، فمثلاً المكتبي المسؤول عن الإعارة تمكن من استعمال الحاسوب في الحصول على العديد من المعلومات، عن الكتاب المعار من حيث مؤلفه، وعنوانه، ورقم تسلسله، ومكان نشره، وتاريخ نشره، وناشره، وعدد صفحاته. ومعلومات أخرى عن الشخص المستعير من حيث اسمه، ورقم بطاقته، وعنوانه، وكذا معلومات عن تاريخ الإعارة والإرجاع. كما أصبح بإمكان المكتبي أن يفهرس أو يصنف الكتاب بعد وصوله للمكتبة مباشرة، مما يسهل عملية تحويله مباشرة إلى الإفادة منه.

إن إدخال أو استخدام الحاسوب في المكتبات كان محل إعتراض العديد من المكتبيين، وذلك خوفاً من إمكانية الاستغناء عنهم، أو شعورهم بالخوف من عدم قدرتهم على التكيف مع استخدام النظم الجديدة، وهذا لا نعتبره حكماً قاطعاً، فهناك بعض المكتبيين رحبوا باستخدام الحاسوب في المكتبات، لدرايتهم بما يحققه هذا الأخير من فوائد تعود على المكتبة.

إن مشروع المكتبة الناجح، هو الذي يكون فيه التحول التدريجي من النظام التقليدي إلى النظام الحديث، دون إزالة عناصر ومقومات النظام الأول لفترة معينة، وأحياناً يستمر وجودها رغم تنفيذ النظام الجديد.

وحتى يتم تنفيذ المشروع، فإنه من الضروري إعلام الموظفين على كافة مستوياتهم، وإشراكهم في كافة مراحل تنفيذ النظام بداية من الدراسة الأولية، إلى غاية تجريبه، ووضعه على أرض الواقع. ولا يجب الأمر أن يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل من الضروري تكليف الموظفين القدامى بأداء مهام لها علاقة بالنظام الجديد، وقد يتطلب الأمر أحياناً تنظيم دورات تدريبية تبعا لنوعية الوظائف المسندة إليهم، إذ قد تجرى هذه الدورات في وقت قصير على مستوى المكتبة، وقد يستدعي الأمر إيفاد المترشحين إلى مؤسسات وثائقية أخرى محليا أو خارجيا. ويجب أن يتم التدريب بشكل مستمر، ووفق مراحل دقيقة لكي يتمكن الموظف من استيعاب جميع المفاهيم، والتقنيات المتعلقة بالمهام الجديدة..

6. مستقبل للمكتبي:

إن إدخال الحاسوب على الخدمات المكتبية، وما يقدمه من إجابات فورية، قد واكبتها تغييرات جمة ستشهد المكتبات المزيد من التطورات في المستقبل القريب، ففي هذه البيئة الجديدة، سيختفي المكتبي التقليدي، ويصبح خبيرا للمعلومات، ويقوم بدور المشرف والموجه، فيشارك المستفيد ويرشده في الحصول على المعلومات والاتصال بقواعد البيانات، أو البحث في القواعد المتاحة، وأحياناً قيادته في إستراتيجية البحث.

وهذا أيضا أعطى بعدا جديدا، وغير من نظرة المستفيدين إلى دور وقيمة الخدمة المكتبية والقائمين عليها، أي أنه سيظهر نوع جديد من المكتبيين هم أخصائيو المعلومات، يحملون درجات علمية عالية في إحدى المواضيع العلمية، ثم تأهिला مهنيا في علم المكتبات والمعلومات والتوثيق، وسيكون المكتبي هو الشخص المناسب، والمؤهل لاستغلال أعلى نسبة من المعلومات المخزنة، لتقديمها للباحثين عند الحاجة إليها، بعد توفير سبل الاستفادة من كل المنجزات العلمية السابقة في مجالهم.

وبالتالي سيتحول اهتمامه من الاهتمام بالوثائق وفهارسها، إلى الاهتمام بالمستفيدين من قراء وباحثين، ومن الاهتمام بتوصيل الوثائق إلى الاهتمام بتوصيل المعلومات وإدارتها، والإجابات المقننة لحل مختلف المشاكل، أي التحول من تقديم إجابات بسيطة على أسئلة القراء إلى حل المشاكل العلمية والتقنية، وقد يلحق المكتبي بفريق البحث العلمي ليكلف بالبحث والتنقيب عن المعلومات، وتنظيمها، والتحكم فيها بشكل تصبح جاهزة للاستعمال.

وستزداد أهمية المكتبي "الجديد"، بازدياد أعداد الباحثين، وطلباتهم من جهة، ومصادر المعلومات وأشكالها من جهة أخرى، فالقراء في هذه البيئة الجديدة سيكونون بحاجة أكبر لمرشد أو خبير يساعدهم لجني المزيد من الفائدة العلمية، إضافة إلى إمكانية قيام هؤلاء الأخصائيين بفتح شركات ومكاتب استشارية، وقد نجح الكثير منهم في إنشاء مساحات للارتباط بالإنترنت، وأداء خدمات معلوماتية جد متطورة، بحكم تكوينهم الجيد.

7. تكوين المكتبيين:

رغم أن المهنة المكتبية كانت موجودة منذ العصور القديمة إلا أنه لم يكن هناك تكوين للمكتبيين، بل كان العمل في المكتبة يراعى فيه العلم والحكمة والمهارة، ومع انتشار التعليم والمكتبات بمختلف أنواعها، ازدادت الحاجة إلى مكتبيين قادرين على مواجهة التزايد المستمر للمعلومات، فظهر تكوين المكتبيين حيث بدأ بإجراء دورات تدريبية يشرف عليها مكتبيون لهم خبرة في الميدان.

أصبح التكوين أكاديميا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث شهد عام 1987 افتتاح أول كلية جامعية لتعليم المكتبات في العالم، وكانت بجامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتشرت في الدول الأخرى كإنجلترا، فرنسا وألمانيا. أما فيما يخص مدة التكوين كانت تتراوح ما بين سنة أكاديمية أو فصلين دراسيين، وما بين عامين دراسيين أو أربعة فصول وكلها للحصول على الدرجة الجامعية الأولى وفي عام 1951 تقرر أن تكون دراسة المكتبات على مستوى الدرجة الجامعية الثانية (الماجستير)، وهذا في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

أما الدول العربية فقد كانت متأخرة في تكوين المكتبيين، حيث بدأ في الربع الأول من القرن العشرين في شكل بعثات إلى إنجلترا أو فرنسا أو ألمانيا، لحضور دورات تدريبية قصيرة المدى. يعود بعدها المكتبيون المدربون لتولي مناصب قيادية في مكباتهم، ثم محاولة نقل الخبرات التي اكتسبوها إلى زملائهم الجدد أو الذين لم تتح لهم فرصة التدريب بالخارج. وفي السنوات الأخيرة من الأربعينيات أصبحت تكوين المكتبيين يتم

على المستوى المحلي من خلال عقد دورات تدريبية يتولى التدريس فيها مكثيون من الدول الغربية، ومع بداية الخمسينات من القرن العشرين، بدأ التكوين الأكاديمي بالبلدان العربية، حيث تم افتتاح أول قسم للمكتبات في مصر عام 1951، ثم توالى فتح أقسام أخرى في كل من السودان عام 1966، السعودية والعراق عام 1968، المغرب عام 1974، الجزائر عام 1975، ليبيا عام 1976، تونس عام 1979 وعمان عام 1987.

إن العاملين في قطاع المعلومات بحاجة مستمرة، ومتزايدة إلى تطوير قدراتهم، وتحديث معارفهم لمسايرة التطورات العلمية الحديثة. لأن الزيادة الهائلة والمستمرة في إنتاج المعلومات، وتقادمها السريع، ففي الكثير من الأحيان يفقد الخريجون قيمتهم العلمية بعد سنوات قليلة من تخرجهم، ذلك أنهم لا يستطيعون الإحاطة والسيطرة على كل ما ينشر في مجال تخصصهم.

والتكوين عموماً هو عملية محددة مسبقاً بأهداف معينة، تطمح إلى اكتساب المتكون مجموعة من الأنماط الفكرية، والمهارات، والسلوكيات التي تمكنه من القيام بوظيفته أو مهنة معينة. فالتكوين يهدف إلى إحداث التغييرات على مستوى المعارف والمهارات والسلوكيات لتحقيق أهداف معينة. وتكوين المكتبيين بهدف إعدادهم وتزويدهم بمختلف المعارف والمهارات الخاصة بضبط أوعية المعلومات، وإتاحتها للاستخدام بأيسر السبل، وأقل التكاليف، وفي أقل وقت ممكن.

وبناء على هذا أصبح من الضروري المحافظة على حداثة المعلومات للعاملين بالمكتبات، ومراكز المعلومات المختلفة. وقد بدأت أقسام دراسات المعلومات في العمل على إعداد برامج تهدف إلى إحاطة العاملين بالتطورات الحديثة فيما يسمى بالتكوين المستمر. يعنى التكوين المستمر بربط التدريب بالنمو المستمر للمعلومات للارتقاء بمستوى العصر الذي نعيش فيه، لمواجهة العالم المتغير الذي يتطور فيه العلم، وتراكم فيه المعرفة بصورة متزايدة ومذهلة. كما يهدف إلى التحصيل المستمر والتواصل للمعارف حتى تكون مكتباتنا مرتبطة أكثر فأكثر بجميع الوسائل الحديثة التي أفرزتها تكنولوجيا المعلومات.

إن التكوين المستمر أمراً ضرورياً بالنسبة لمهنة المكتبات والمعلومات، التي تتطور فيها التقنيات والمعارف بسرعة، ويتزايد عليها الطلب، وتظهر بها الحاجات الجديدة باستمرار. وتعتبر قضية التعليم المستمر في ميدان المكتبات والمعلومات من القضايا التي يهتم بها المكتبيين في كل أنحاء العالم، ومن هنا يعتبر موضوع دراسة وتحليل الأساليب المستخدمة حالياً، والتخطيط لمستقبل هذا النوع من التعليم على المستوى الوطني من الأمور الهامة. ويمكن الاستعانة في هذا المجال بما يتم في معايير دولية للتعليم المستمر في مجال المكتبات والمعلومات وتحديد احتياجات هذا النوع من التعليم.

فأخصائي المكتبات والمعلومات، عليه أن يدرك أن تعليمه المهني لا يتوقف بمجرد حصوله على الشهادة وإذا كان ذلك ينطبق على كل المهن، وكل التخصصات. فإنه أكثر ما يكون انطباقا على أخصائي المكتبات والمعلومات، فهو غالبا ما يخدم كل المهن، وكل مجالات التخصص. فالتكوين المستمر يقدم لأخصائي المعلومات تكويننا يستجيب بصورة مؤقتة لاحتياجاتهم وطلباقتهم، الشيء الذي يمكنهم من الحصول على كل المعلومات التي يحتاجونها. كما يجعل هؤلاء الأخصائيين قادرين على معرفة مكانتهم ومهمتهم الواجب القيام بها في مجتمع شديد التغير والتحول.

انطلاقا من التطورات المتلاحقة في مجال المكتبات والمعلومات، نرى بأن التكوين المستمر أمرا ملحا أكثر من أي وقت مضى، ولا بد هنا أيضا من تطوير البرامج بما يتناسب مع هذه التطورات، ومع حاجات المكتبيين والمكتبات، ووضع سياسة حديثة تحدد شروط التكوين المستمر، ومجالاته، ومستوياته. ويمكن أن يكون التكوين المستمر على شكل أيام دراسية، أو ملتقيات تعالج فيها موضوعات معينة، أو مجموعة موضوعات مترابطة. وبصورة عامة فإن التكوين المستمر يلعب دورا مهما في دعم أخصائي المكتبات، ويمكن إبراز هذا الدور فيما يلي:

- المحافظة على المهارات الموجودة من جهة، وإضافة مهارات جديدة من جهة أخرى.
- جعل المكتبي على دراية تامة على ما ينشر في مجال تخصصه نظرا لصعوبة السيطرة على كل ما ينشر.
- التحسين المباشر للخدمات المقدمة للمستفيدين.
- تحسين المعارف المكتتاة.
- تقديم فرص وظيفية جديدة عن طريق إعداد أخصائي المكتبات

7. مهنة المكتبات في الجزائر:

كانت المكتبات ومراكز الأرشيف والمتاحف في المراحل الأولى من استقلال الجزائر تفتقد إلى أخصائيين يقومون ويشرفون على تسييرها. ويعود ذلك إلى عدم توفر الإطارات المكونة في الاختصاص، وعدم وجود مؤسسات لتكوين المكتبيين والأرشيفيين والوثائقيين.

ولقد تطور العمل المكتبي في الجزائر تزامنا وتماشيا مع تطور القوانين والنصوص التي تنظم المهنة من جهة، وتطور المنظومة التربوية من جهة أخرى وظهور مكتبات جديدة فمن ناحية النصوص التنظيمية عرفت المهنة المكتبية ظهور أول نص تنظيمي

بعد الاستقلال سنة 1964، حيث أنشئ بموجبه دبلوم تقني خاص بسلك التقنيين في المكتبات والأرشيف، ويعد المرسوم التنفيذي رقم 67-185 الصادر في 14 ماي 1997 أحدث المراسيم، وهو ما يعدل وينظم الأسلاك العاملة في المكتبات الجامعية.

أما من ناحية تطوير المنظومة التربوية وانعكاسها على تطور المهنة المكتبية، فإن ذلك يتجلى في ظهور العديد من الجامعات والكليات والمعاهد المتخصصة، التي كانت مدعمة في معظمها بمكتبات جامعية مركزية ومكتبات الكليات، بالإضافة لمكتبات المعاهد والأقسام.

1.7. النصوص القانونية للمكتبيين في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر:

يسير عمال المكتبات التابعة لمؤسسات التعليم العالي حاليا في الجزائر وفق المرسوم التنفيذي رقم 89-122 المؤرخ في 18 جويلية 1989 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المنتمين للأسلاك التابعة للتعليم والتكوين العالين. 2.

وقبل صدور هذا القانون، صدرت مجموعة من القوانين الخاصة بعمال المكتبات الجامعية وأول قانون تأسست لموجبه الأسلاك العاملة في المكتبات الجامعية صدر في 08 مارس 1980 عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتضمن المراسيم التالية:

- المرسوم رقم 80-60 المتضمن القانون الأساسي الخاص بسلك محافظي المكتبات ومراكز الوثائق.
- المرسوم رقم 80-61 المتضمن القانون الأساسي الخاص بسلك الملحقين بالأبحاث في المكتبات ومراكز التوثيق.
- المرسوم رقم 80-62 المتضمن القانون الأساسي الخاص بسلك مساعدي الأبحاث في المكتبات ومراكز الوثائق.
- المرسوم رقم 80-63 المتضمن القانون الأساسي الخاص بسلك الأعوان التقنيين في المكتبات ومراكز الوثائق.
- المرسوم رقم 80-64 المتضمن القانون الأساسي الخاص بسلك المساعدين التقنيين في المكتبات ومراكز الوثائق.

وفي سنة 1981 قامت رئاسة الجمهورية بإلغاء قانون 1980، وذلك بموجب القانون الصادر في الجريدة الرسمية تحت رقم 34 الصادر في 25 أوت 1981، ويتكون

من خمسة مراسيم يحدد كل واحد منها مجموعة الضوابط المسيرة يحدد كل واحد منها مجموعة الضوابط المسيرة للأسلاك المكتبية، الأحكام العامة، التوظيف.

ترجع المهنة المكتبية في الجزائر، إلى الحقبة الاستعمارية، حيث أنشأ الإستعمار بعض المكتبات في المؤسسات التعليمية، مثل الثانويات والجامعات (جامعة الجزائر، وهران وقسنطينة)، كان يعمل بهذه المكتبات عدد من الموظفين المؤهلين (فرنسيين)، ومساعدين غير مؤهلين من الجزائريين. غادر أغلبية المكتبيين الفرنسيين الجزائر بعد الاستقلال، وتحمل الموظفون الجزائريون مسؤولية تسيير هذه المكتبات.

ونتيجة للزيادة المسجلة في عدد المستفيدين، وكذلك في عدد الأرصدة الوثائقية بالمكتبات الجامعية خاصة. أيقن المسؤولون آنذاك أن الوضع يتطلب تكوين متخصصين في المجال للتحكم الجيد في العمل الوثائقي. مما دعا إلى إيفاد عدد من الموظفين الحاملين لشهادات علمية جامعية (الليسانس) خاصة، للتكوين بالمعاهد والمدارس العليا للمكتبيين بفرنسا وبريطانيا، ومنهم من تم توجيههم إلى جامعة القاهرة بمصر. عمل هؤلاء الموفدون بعد رجوعهم على تنمية وتطوير أساليب عمل المكتبات الجامعية من جهة، كما قاموا بتشكيل نواة لمعاهد علوم المكتبات والمعلومات في كل من الجزائر، وقسنطينة وهران.

تطورت هذه المعاهد الثلاثة شيئا فشيئا، من خلال تطوير مناهج التكوين بشكل يجعلها تساهم في التطورات العلمية، وهي الآن تخرج عدد مهم من الحاملين لشهادات علمية جامعية مختلفة في مجال علوم المكتبات والمعلومات.

2.7. قسم علم المكتبات بجامعة قسنطينة نموذجا

نشأ هذا القسم سنة 1982 بداية لتكوين دفعة من حاملي الدبلوم العالي للمكتبيين، ثم تلتها دفعات لتكوين التقنيين، وكذا الليسانس. اجتهد هذا القسم لتطوير هذا التخصص بما كان يملكه من أساتذة رغم قلتهم، وكذلك من خلال الاستعانة بالخبرات العربية، والأجنبية. دون أن ننسى التذكير في هذا المقام بالدور الكبير الذي لعبه أ. د. عبد اللطيف صوفي في تنمية وتقديم هذا القسم على جميع المستويات. ويمكن أن نقدم جملة من المعطيات الحالية حوله:

- 21 أستاذ دائم (06 أساتذة محاضرين، 10 أستاذ مكلف بالدروس، 05 أساتذة مساعدين)
- 20 أستاذ مؤقت سنويا لتدريس بعض مقاييس التخصص، ومقاييس الإعلام الآلي، اللغات، الإحصاء
- 800 طالب مسجل بالليسانس والدراسات الجامعية التطبيقية

- 20 طالب مسجل بالدكتوراه
 - 30 طالب مسجل بالماجستير
 - يبلغ متوسط عدد المتخرجين سنويا 90 طالب من حاملي شهادة الليسانس، وشهادة الدراسات الجامعية التطبيقية.
 - يوجد بالقسم مكتبة مؤتمة
 - مخبرين مجهزين لتدريس مقاييس الإعلام الآلي
 - مخبر لتدريس مقاييس الإنترنت
 - مخبر مجهز للأساتذة (حاسوب لكل أستاذ)، تابع لمخبر البحث تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الوطنية.
- يسعى القسم دوما إلى تطوير مناهج التكوين بالاشتراك مع قسمي الجزائر العاصمة ووهران، حيث خضعت المناهج للتطوير سنوات 1990، 1998، 2000. وقد حصل القسم على موافقة من وزارة التعليم العالي خلال السنة الحالية على برنامج جديد للتكوين في صيغة LMD، أما عن مجالات توظيف المتخرجين، فهي:
- المكتبات الجامعية، ومكتبات المعاهد والمدارس العليا.
 - المكتبات المدرسية، بما فيها مكتبات مراكز التكوين المهني، ومكتبات الثانويات، والمتوسطات، والابتدائيات.
 - مراكز الأرشيف بالمؤسسات المدنية والعسكرية بمختلف مستوياتها وتخصصاتها.
 - مراكز المعلومات بالمؤسسات الاقتصادية، والإدارية، والاجتماعية، والثقافية.
 - أعمال حرة (مقاهي إنترنت، مؤسسات الطباعة، والاستنساخ، والتجليد)
- تبلغ نسبة المتخرجين الذين يحصلون على مناصب شغل بالمؤسسات المذكورة سابقا حوالي 80 % وهي نسبة مرشحة للزيادة، إذا أقدمت هذه المؤسسات لفتح مناصب مالية جديدة لتغطية احتياجاتها من أصحاب الاختصاص. بموجب ذلك أصبح تخصص علم المكتبات والمعلومات يحظى بأكثر نسبة للتشغيل في الجزائر، ونشير هنا إلى أن تخصص علم المكتبات والمعلومات أصبح من بين التخصصات المرغوبة لدى الطلبة الجدد بالجامعة.
- يعمل قسم علم المكتبات على ربط الصلة بالمهنيين العاملين في المؤسسات المختلفة من خلال:

- تنظيم ملتقيات وندوات علمية
- تنظيم دورات تكوين مستمر
- مساهمة أساتذة القسم في تكوين مهنيي المؤسسات (المكتبات الجامعية، المكتبات المدرسية)

مشروع النظام الجديد للتكوين LMD

1.3.7 الأهداف العامة للتكوين

- تكييف التكوين مع متطلبات البحث.
- تلبية احتياجات مختلف المؤسسات التوثيقية.
- تلبية احتياجات سوق العمل.
- تكييف النظام الجامعي الجزائري مع النظام العالمي لا سيما النظام الجامعي الأوروبي.
- التكيف مع متطلبات العولمة في مجال التكوين الجامعي.
- التفتح على المستجدات العلمية والتكنولوجية.
- تسهيل اندماج الطلبة الجزائريين في الجامعات الأجنبية.
- تقليم تكوين يمكن من الاندماج السريع والفعال في سوق العمل.
- التسيير الفعال لمختلف المؤسسات التوثيقية على مستوى كل التراب الوطني.
- التسيير الفعال للوحدات والمصالح الأرشيفية التابعة لمختلف المؤسسات العمومية والخاصة.
- التسيير الفعال للأنظمة الجديدة للمعلومات بالاعتماد على الاستعمال الناجع للمعلومات العلمية والتقنية بواسطة التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال.
- تمكين الطلبة المتخرجين باعتبارهم أخصائيي معلومات، من الاندماج السريع في المسارات الحديثة للاتصال، من خلال التحكم في الطرق والوسائل الحديثة للبحث عن المعلومات.

2.3.7. النتائج المنتظرة

- التمكن من تلبية احتياجات سوق العمل حسب الخصوصيات الجهوية، وحسب التوزيع الجغرافي للطلبة المتخرجين.

التمكن من استغلال وتحويل وحدات التعليم عند تغيير نوع التكوين لتسهيل التكيف مع المتطلبات الجديدة لسوق العمل.

تهدف التخصصات الثلاثة المقترحة إلى تقديم تكوين عام لفتح آفاق بحثية مستقبلية للطلبة، كمرحلة أولى تمهيدا للتكوين في الماجستير والدكتوراه.

3.3.7 تنظيم التكوين

يتم تقديم التكوين بالصيغة المقترحة، وفقا للمعايير المعمول بها على ستة سداسيات، تقسم على الشكل التالي:

- أربع سداسيات: تخصص للتعليم القاعدي.
- سداسيان: يخصصان للدراسة في التخصصات الثلاثة المقترحة للطلبة.

4.3.7 الدراسة

- تكون مهيكلة في شكل وحدات تعليمية، بحيث تشمل كل وحدة مجموعة من المواد، تكون تحت إشراف ومسؤولية فرقة بيداغوجية، تتكفل بمتابعتها وتحين محتوياتها.
- كل وحدة تعليمية لها وحدة قياس (الرصيد)، وهي عبارة عن قيمة متغيرة حسب أهمية الوحدة التعليمية وفقا للتخصص المدرس.
- عدد الأرصدة التي تقدم في السداسي الواحد هو 30 رصيда، بحيث يكون العدد الإجمالي للأرصدة في التكوين ككل 180 رصيда.

5.3.7 الشراكة

يهدف مشروع التكوين المقترح، إلى فتح مجال التشاور، وتبادل الآراء مع مختلف الجهات المسؤولة عن الهيئات العمومية، والمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي. بالإضافة إلى محافضي ومدراء المكتبات بمختلف أنواعها (وطنية، عامة، مدرسية، جامعية، بحثية، متخصصة، مراكز توثيق ومعلومات) ومراكز الأرشيف، لرصد احتياجاتها وتكييف محتوى التكوين المقترح معها.

توجه الشراكة بين القسم والأطراف الأخرى في اتجاهين بحيث:

- يتكفل القسم بتقديم تكوين يتماشى مع احتياجات الجهات الشريكة.
- تتكفل الجهات الشريكة بالمساهمة في عملية التكوين من خلال استقبال الطلبة المترشحين.

- بالإضافة إلى المساهمة النشطة، والفعالة لمخبري البحث التابعين للقسم في تدعيم عملية التكوين على جميع الأصعدة.

متطلبات التكوين

- الرسكلة الدورية لأساتذة القسم للتحكم في التكنولوجيات الجديدة، وتمكينهم من تحقيق الأهداف المنتظرة من التكوين.
- دعم القسم بمخبر إعلام آلي خاص بالتكوين.
- وضع قاعة إنترنت مجهزة بعشرين حاسوب، وخط متخصص Liaison Spécialisé ADSL، لدعم التكوين.
- توظيف أستاذين دائمين في الإعلام الآلي، وخاصين فقط بهذا التكوين.
- تحديد دفعات التكوين بداية بعدد 60 طالب كحد أقصى.

الخلاصة

شهدت مهنة المكتبات والمعلومات تطور ملحوظ في الجزائر، بفضل الدور الذي لعبته أقسام علوم المكتبات والمعلومات في الجزائر، من خلال التجديد المستمر لمناهجها الدراسية، وكذا نتيجة للنمو المتزايد في مستوى التأطير بهذه الأقسام، إلى جانب إدخال الأساليب الحديثة في التكوين وعلى رأسها الإعلام الآلي والإنترنت، التي أصبحت من الأدوات التي لا تكاد تخلو من أي مؤسسة توثيقية. وقد تعززت هذه المهنة باعتماد نظام ل م د (نظام ليسانس، ماستر، دكتوراه) الذي يعتمد على التحديد المسبق الأهداف، سواء تعلق الأمر بالليسانس المهني أو الليسانس الكلاسيكي.

لقيت مهنة المكتبات والمعلومات اهتمام من جانب المسؤولين بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية، حيث تم فتح العديد من المناصب للمكتبيين والأرشيفيين، مما جعل المتخرجين من أقسام المكتبات والمعلومات هم الأوفر حظا عن غيرهم فيما يتعلق بفرص التوظيف. ورغم ذلك واعتمادا على بعض الدراسات التي أجريت في هذا الإطار فإن المناصب المفتوحة لا تتعدى نسبة 2 من الاحتياجات الفعلية للمؤسسات التوثيقية من مكتبات، ومراكز معلومات، ومراكز التوثيق والأرشيف. وبذلك يمكن أن نقول أن مهنة المكتبات والتوثيق والمعلومات في الجزائر سيكون لها شأن كبير مستقبلا إذا علمنا بأن المعلومات العلمية والتقنية أخذت مكانتها المرموقة في المجتمع الجزائري.

قائمة المراجع:

- 1- بدر، أحمد أنور. "تعليم المهنيين في المعلومات في بيئة إلكترونية والتطلعات العربية المستقبلية". الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، ع 13، 2000، ص ص 37-46.
- 2- بطوش، كمال، المعايير الموحدة وتكنولوجيا المعلومات: تكنولوجيا المعلومات والتشريعات القانونية: أعمال الندوة العربية الأولى للمعلومات، قسنطينة، 25-27 سبتمبر 1999 قسنطينة، جامعة منتوري، 2000 ص 82.
- 3- بن عيسى، عبد الله، "برامج الدراسات العليا لنيل درجة الماجستير في المكتبات والمعلومات: دراسة مقارنة بين الجامعات السعودية والأمريكية". الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات. مج 7، ع 14، يوليو 2000، ص ص 125 - 154.
- 4- البنهاوي، محمد الأمين إدارة العاملين في المكتبات القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 1984. ص 46.
السالم، محمد السالم. "التعليم المستمر للمكتبيين". مجلة المكتبات والمعلومات العربية. س 13، ع 4، أكتوبر 1993، ص ص 5 - 32.
- 5- السالم، محمد السالم. التطوير المهني للعاملين في مجال المكتبات والمعلومات. الرياض. عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1417هـ.
- 6- السامرائي، إيمان فاضل. "المعلوماتية وتأثيرها على تدريس علم المكتبات والتوثيق في العراق والأردن: دراسة مقارنة". المجلة العربية للمعلومات، مج 22، ع 2، 2001، ص ص 47 - 78.
- 7- الصباغ، عماد عبد الوهاب. "التعليم العالي في حقل للمعلوماتية في جامعات الخليج العربي: الواقع ومتطلبات المستقبل". مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج 6 ع 2، رجب - ذي الحجة 1421، ص ص 5 - 33.
- 8- الصباغ، عماد عبد الوهاب. "واقع ومستقبل التعليم الأكاديمي في علم المعلومات والمكتبات في دول الخليج العربي". رسالة المكتبة، مج 32، ع 3، أيلول 1997، ص ص 23 - 35.
- 9- صوفي، عبد اللطيف نحو سياسة عربية موحدة في علوم المكتبات والمعلومات. نحو إستراتيجية لدخول الناتج الفكري المكتوب باللغة العربية في الفضاء الإلكتروني وقائع المؤتمر 11 للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات القاهرة 12-16 أوت 2002 تونس: الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، الرياض: مكتبة الملم عبد العزيز العامة 2002. ص 216-217.
- 10- صوفي، عبد اللطيف. "المكتبات الجامعية والبحث العلمي في مجتمع المعلومات". المجلة العربية للمعلومات، مج 2، ع 2، 2000، ص ص 29 - 64.

- 11- عبد الهادي، محمد فتحي. دراسات في الإعداد المهني والبيبلوغرافي والمعلومات. القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، 1993. ص. 28.
- 12- العجلان، عجلان بن محمد. تعليم التقنيات المتصلة بالحاسب الآلي في أقسام المكتبات والمعلومات بالملكة. مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، السلسلة الأولى، رقم 14، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 1410هـ.
- 13- العربي، محسن السيد. "أثر التكنولوجيا على تعليم المكتبات عن بعد". مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج 7، ع 1، محرم - جماد الآخرة 1422، ص ص 111 - 152.
- 14- العربي، محمد السيد. التنمية المهنية للعاملين في المكتبات ومراكز المعلومات القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1994. ص. 33.
- 15- فاضل السمراني، إيمان. — مصادر المعلومات الإلكترونية وتأثيرها على المكتبات القاهرة: عصمى للنشر والتوزيع، 1996. ص. 101.
- 16- قدورة، وحيد وخالد الحبشي. معهد المعلومات الجديدة في عصر شبكات الاتصالات ومتطلباتها التكوين في مدارس المكتبات العربية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر التاسع للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، سوريا، 21 - 26 أكتوبر 1999، ص ص 627 - 636.
- 17- كريم، مراد. التكوين في علم المكتبات ومدى التلاؤم وبين الممارسة الميدانية: مدينة قسنطينة نموذجاً مذكرة الدبلوم العالي للمكتبيين: علم المكتبات: قسنطينة: 1998. ص. 73.
- 18- متولي، ناريمان إسماعيل. "الاتجاهات الحديثة في تأهيل العاملين في مجال المكتبات والمعلومات". مجلة المكتبات والمعلومات العربية، س 21، ع 2، أبريل 2001، ص ص 40 - 86.
- 19- المجلة العربية للمعلومات. — مج 14. ع 1. — تونس 1993. — ص. 70.
- 20- محمد، عماد عيسى صالح "التعليم المبرمج بمساعدة الحاسب الآلي في تخصص المكتبات والمعلومات: دراسة تجريبية على طلاب جامعتي القاهرة وحلوان". رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم المكتبات والوثائق والمعلومات، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1999.
- 21- محمد الهادي، محمد — إدارة الأعمال المكتبية المعاصرة: الأصول العلمية وتطبيقات المعلومات وتكنولوجياها — الرياض: دار المريخ للنشر، [د.ت.]. — ص. 380.
- محيريق، مبروكة. دراسات في المعلومات والبحث العلمي والتأهيل والتكوين.